جدلية العلاقة بين المضمون السوسي ثقافي والدور السياسي؛ دراسة اسطوغرافية للقبيلة الجزائرية

A dialectical relationship between the content socio-cultural and political role; An histhographical study of the Algerian tribe

د.بن الطاهر حمزة، المركز الجامعي سي الحواس بريكة-الجزائر

Dr:Bentahar Hamza, University Center Si Al-Hawas, Barika-Algeria

ملخص: لم يستطع المضمون السوسيوثقافي والعمق الجينيالوجي ولا حتى البعد الاثني إبقاء القبيلة ضمن حيز التفاعلات الاجتماعية المحدودة الجغرافيا والتاريخ يعيد فقط إنتاج البنية القبلية في مضمونها الاجتماعي وفي علاقة الفرد بمحيطه، بل تعدته إلى ممارسة ادوار وظيفية أخرى في ظل الدولة الوطنية. حيث تعدى النظام القبلي مجاله الاجتماعي والثقافي إلى ما هو سياسي، تغير فرضته نواميس وتجاذبات الدولة القائمة في مقابل نظامها الهش الذي أضحى رهين سيرورتها السياسية والاقتصادية.

وبين الإرث الاسطوغرافي والأدبيات الكولونيالية، تأتي الورقة البحثية كمقاربة سوسيولوجية لفهم علاقة القبيلة بوصفها تنظيمًا اجتماعيًّا يتميز بالتركيب والتعقيد بالفاعل السياسي و أطر توظيفها في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: القبيلة، السياسة، السلطة، المضمون السوسيوثقافي، العصبية القبلية.

Abstract: The histhographical content could not and genealogical not even the ethnic dimension keep the tribe into social interactions within the limited geography and history only restores the tribal structure of production in its social content and in the individual's relationship with its surrounding, but beyond it into other functional roles in the light of the national state. Where the tribal system exceeded the social and cultural scope to what is a political, change imposed by the laws and enticements of the existing state in exchange for its fragile system, and has become depends on the political and economic tracks.

And between histhographical legacy and colonial literatures, research paper as sociological approach to understand the relationship of the tribe

as a social organization Characterized by composition and complexity with the political actor and frameworks employed in Algeria.
Keywords: tribe, politics, power, content socio-cultural, asabiya(social cohesion)

مقدمة:

يضعنا الطرح العلمي عند مُسائلة مقولات تفكك وانتهاء البناءات التقليدية في ظل الدولنة والعصرنة التي تشهدها المجتمعات الحديثة أمام معضلة امبريقية كبرى، وذلك في مستهل تناول ممارسات وسلوكات الأفراد، التي لا يقتصر منبعها على المكونات الخاصة للأفراد بل يطفو عليها –خاصة في مجتمعنا- العديد من سمات التعصب والانتماء إلى مجالات اجتماعية معينة يمثل فيه المعطى القبلي السيميائة الكبرى لها، دلالتها استظهار خطابات الجهوية والعروشية والقرابية.....في محطات عديدة ومتكررة كالانتخابات والمطالبات السياسية.

حقيق علينا الاعتراف بانحصار المجالات الحيوية للقبيلة خاصة السياسيُ منها إلى حدود إعادة إنتاج قيم سوسيو-ثقافية ملائمة و متكيفة لأفرادها في ظل الوضع الجديد لها، ما يشرع للاستفهام السوسيولوجي الذي يجب استنطاقه: "هل استطاعت الدولة الوطنية حقاً تفكيك مرتكزات المجتمع القبلي خلال مشروعها التغييري إبان عقود التمدن والعصرنة.

لقد أثبتت الدراسات - خاصة الدراسات والبحوث الكولونيالية- الدور الوظيفي الذي لعبته القبيلة في الجزائر في القرون القليلة الماضية، والذي من خلاله استطاعت افتكاك عوامل البقاء والاستمرارية في ظل ظروف عصية على المواجهة والمغالبة، وتمكنت من إعادة إنتاج بناءها القبلي ونظامه السياسي والاجتماعي الذي استطاع لفترة ليست بقصيرة تنظيم حياة الأفراد و الحصول على الشرعية الكاملة من خلال قبولهم بها.

بعد الاستقلال ظهر توجهان فكريان إزاء موضوع القبيلة في الجزائر؛ أولاهما اتجاه يرى ضرورة القضاء على هذا البناء التقليدي لأنه ارث استعماري لا يمكن له العيش في ظل مشروع الحضارة والتمدن. وآخر يطالب ولو ضمنياً بالتمسك به كمرجع للعادات والتقاليد والأعراف شرط إيجاد حالة توافقية بين القبيلة والدولة. وبين هذا وذاك لم تستطع الدولة الوطنية القضاء على البناء القبلي تماماً، بل اضطرت في الكثير من الأحيان للتعامل معه لِمَ له من تأثير على أفرادها يفوق أحكام الدولة الوطنية ونواميسها (كالعروش في بلاد القبائل)، الأمر الذي اجبرها على أخذ هذا المعطى في استراتيجياتها وخططها؛ كالتقسيمات الإدارية والتشريعات العقارية ومقتضيات التنمية الوطنية، والدخول ولو بصورة غير مباشرة في إيجاد حالة التوازن بين ما تفرضه مقومات الدولة الوطنية و ما يقتضيه هذا البناء القبلي.

وبعد سنوات التعددية السياسية في الجزائر تحول النظام القبلي إلى فاعل حقيقي تظهر تجليات دوره السياسي بكل وضوح ، دوراً يُغازله النظام ونخبه، وفي ظل ذلك يتخاطب الطرفان بيسر وببساطة بعيداً عن النصوص القانونية والخطاب الرسمي لهما. وهذا الدور تكرس فعلياً نتيجة

عدة عوامل كإهمال المؤسسات السياسية الشرعية، شخصانية الممارسات السياسية، وكذا فشل المنظومة السياسية في احتواء مطالب الأفراد وحاجاتهم.

والجدير بالذكر في هذا السياق أن الاشتقاقات المتفرعة من القبيلة (كالقبلية أو النزعة القبيلة) لم تبق حبيسة الإطار المفاهيمي المتولدة منه، بل تعدته إلى استخدامات عديدة في مجال العلوم الاجتماعية والسياسية، حيث يتم اليوم تداولها على نطاق أوسع للدلالة على السلوكات ذات أبعاد تحيزٍ وتعصبٍ.

ومنه تناولت الورقة البحثية موضوع القبيلة تناولاً اسطوغرافيا يُعنى بتتبع محطات سوسيوتاريخية للقبيلة الجزائرية وتغير أدوارها الوظيفية بدلالة الظرف والزمن إنبنت على ثلاث محاور أساسية؛ محور يتعلق بأتون المعالم الضبطية لمفهوم القبيلة في سياقات الفكر السوسيولوجي، ومحور ثاني بعنوان (معالجة تغير دور القبيلة في الجزائر في خضم مقتضيات التغير الاجتماعي) يُعالج فيه مؤشرات التغير الاجتماعي للقبيلة (السكان السلطة دور المرأة...الخ) ومحور أخير يُعالج الدور السياسي للكتل الاجتماعية بين النظام القبلي ونظام الدولة الوطنية؛ وهي عبارة عن جدلية فرضتها نوازل الحياة المدنية في الجزائر. ثم الخروج بنتائج وتوصيات.

1- الفهم السوسيولوجي للقبيلة:

تُعتبر المعالجة الاجتماعية لموضوع القبيلة من المعالجات الصعبة والعصية على الاحتواء والتمكين، لا لغرابة الموضوع وشح المنهج والمادة العلمية الذي تقتضيه الدراسات الاجتماعية بل بتعقد مناحي النظام القبلي وتوسعه، الأمر الذي يستدعي عديد التناولات المعرفية؛ الانتربولوجية، الثقافية، الاثنية والسوسيولجية. ونحن إذ نختار جانباً من هذه الجوانب المعرفية، ليس لأننا نمايزها عن غيرها بقدر ما هي مراعاة للمقال والزمن المتوفر لهاته الدراسة.

القبيلة أو (tribe) بالانجليزية هي جماعة من الناس تنتمي في الغالب إلى نسب واحد يرجع إلى جد أعلى أو اسم حلف قبلي يعتبر بمثابة جد، وتتكون من عدة بطون وعشائر. غالبًا ما يسكن أفراد القبيلة إقليما مشتركًا يعدونه وطنًا لهم، ويتحدثون لهجة مميزة، ولهم ثقافة متجانسة أو تضامن مشترك (أي عصبية) ضد العناصر الخارجية على الأقل. ويعرفها قاموس المصطلحات الاجتماعية(الشامل) بميزاتها؛ فهي جماعة ذات تماثل ثقافي واعي، ومجتمع تستند عضويته إلى كل القرابة، وهي أيضاً نسق في التنظيم الاجتماعي يتضمن عدة جماعات محلية مثل القرى والبدنات والعشائر، وتقييم القبيلة في العادة إقليماً معيناً وتسود بينها ثقافة مشتركة ولغة واحدة وإحساس قوي بالتضامن والوحدة....تضامن لا شعوري تُمليه رابطة القرابة والدم(مصلح احمد الصالح، 1999، ص570). ومن منطلقات القرابة والدم والثقافة المشتركة والسلطة البترمونالية التي تجمع السياسي بالاجتماعي، فنحن بصدد تناول التركيبات الاثنية على حيز جغرافي معين يسهم في خلق تكتل اجتماعي موحد حول راسب سوسيو ثقافي أصيل ومحوري يجمعهم، الأمر الذي جعل من القبيلة محور الدراسات القديمة المتجددة، ليس في ميدان السوسيولوجيا فحسب بل ما أنتجته القبيلة من بناء اجتماعي استجلب العديد من البحوث التاريخية الميثيولوجية و الانتربولوجية الاثنية. وساهم في بعث تيارات أكاديمية قوية في أوربا (كتيار الاستشراق) الذي

يُعنى بفهم الحياة القبلية الغريبة وفك طلاسمها و تقديمها كمادة علمية جاهزة للمقاربات الانتبرولوجية و الاثنية للأكاديمية الغربية، ولعلّ القبيلة أنتجت مواضيع بحث أجمعت كلها على خصوصية نُظمها وتفرد أدواتها الاجتماعية، حيث وفي ظل تجاذبات الرسوخ ورهانات البقاء استطاع النظام القبلي خلق آليات وميكانيزمات افتك بموجبها ضمان البقاء والسيرورة ، بل و إعادة إنتاج نفسه وإنتاج البنية القبيلة بعمقها الجينيالوجي والسوسيوثقافي لفترات ممتدة عبر الزمن.

لقد استعملت الكتابات الفرنسية مصطلح (القبيلة) بكثرة خصوصاً في كتابات **دوركهايم** و**موس** في محاولتهما تصنيف المجتمعات البدائية. كما استعمله عالم الاجتماع الانجليزي **رادكليف براون** في دراسته لقبائل استراليا الغربية، بالإضافة إلى عالم الأمريكي **غيفورد** 1916. إلا أن أهم دراسة تناولت موضوع التشريح القبلي هي دراسة **ليفي ستراوس** التي نشرت نتائجها في كتاب "الانتربولوجيا التركيبية"1963(محمد نجيب بوطالب، 2002، ص56 - 57).

كما يمكن اعتبار تحديد الإطار الاجتماعي العام الذي وضعه الانتربولوجي **ايفانز بريتشارد** - تلميذ **مالنوفسكي** - للقبيلة من المراجع الأولية لفهم البناء القبلي حين يرى **برتشارد** البناءات والنظم القبلية تختلف من قبيلة إلى أخرى، تتحكم فيها معطيات ومعايير حددها في العديد من المعطيات كالمعطى الايكولوجي، الثقافي، المعاشي، والسياسي الذي على أساسه يتحدد نوع البناء.

في دراساته المقارنة لقبائل (النوير) بالسودان التي تسكن المرتفعات هرباً من الفيضانات وقبائل (البربر) التي تسكن أعالي الجبال طلباً للأمن؛ أفرد **برتشارد** للمعطى البيئي أهمية في اختلاف بناءات القبيلة الاجتماعية، كذلك اختلاف السلوك الثقافي بين القبائل الإفريقية التي تأكل الميتة والقبائل العربية الإسلامية ذات السلوكات المتشابهة، كما أن العلاقات الاجتماعية –حسبه دائماً- داخل القبيلة تتحدد على أساس النشاط المعاشي الذي يميز بين امتهانها الرعي وامتهانها النشاط الفلاحي. ولقد أفرد **برتشارد** أيضاً جانباً مهماً في تشخيص الحالة القبلية على أساس سياسي ، يعبر عنه علاقتها بالدولة الحاكمة، فالقبائل (المغاربية) التي رغم سكنها الجبال لم تكن غائبة عن رحاب الولاءات للدولة الحاكمة بعكس قبائل (النوير) التي كانت مستقلة سياسياً تماماً(محمد نجيب بوطالب، 2002، ص60-61). ورغم الاختلاف في المضامين السوسيوثقافية للقبائل يبقى عامل النسب وشبكة المصاهرات أساس تكون وتوحد هذا النوع من البناء الاجتماعي.

دشن **عبد الرحمان ابن خلدون** تياراً فكرياً يجمع بين العصبية و تركيبة البناءات الاجتماعية، صاغ فيه مناهج وأدوات تحليل ورؤى معرفية أسهمت في بلورة براديغما متميزة تمثل أساس فهم مقومات البناءات الاجتماعية خاصة العربية منها، يُرجِع **ابن خلدون** أساس تكون البناء القبلي واستمراره إلى العصبية التي لا يراها على أساس الروابط الدموية -النسب- (كما حددها الانتربولوجيون الكلاسيكيون)، حيث النسب في معناه الضيق لا يعدو أن يُكون مُعطىً وهمياً لا يصمد أمام واقع الاختلاط وعلاقات الجوار والتعايش في المكان، أما الإطار الحقيقي للقبيلة عند **ابن خلدون** فهو النسب في معناه الواسع والرمزي(ابو زيد عبد الرحمان بن خلدون، د س، ص130- 131).

لقد جذب البناء الاجتماعي القبلي باحثي و مفكري المرحلة الاستعمارية بما تفرد به من خصوصية نظمه الاجتماعية وبناءاته الضمنية، لقد سعى **روبير مونتاني R.Montagne** إلى تشكيل نسق نظري حاول عن طريقه فهم طبيعة الآليات المعتمدة في الحفاظ على التوازنات الاجتماعية، فالقبيلة عند **مونتاني** لا تتحدد بانتمائها إلى جذع مشترك فقط بقدر ما تتحدد وفق العادات والتقاليد وأساليب العيش الموحدة كتمحورها حول سوق أسبوعية أو ضريح ولي(ابو زيد عبد الرحمان بن خلدون، د س، ص57). ومن منطلقات **مونتاني** صاغ **جان بيرك** افتراضاته لدراسة القبائل (المغاربية) حين أكد على رابطة المكان غير أن طرحه للقبيلة باعتبارها بناء اجتماعي كلي لا يمكن فهم عنصر من عناصره دونما ربطه ببقية العناصر الأخرى . لقد استطاع **جان بيرك** في هذا السياق أن يوظف علم الاجتماع الدوركاهيمي الوظيفي في دراساته حول مجتمعات المغرب العربي، وهذا ما جعله يفسح المجال للفهم والتفسير أمام مستويات متعددة بما فيها العادات والأعراف والرموز الجماعية والقيم والمعتقدات الدينية وصولاً إلى الاقتصاد والايكولوجيا، فاعتبر أن هذه العناصر متفاعلة فيما بينها لتُشكل نظاماً أو نسقاً اجتماعياً وهو ما جعل **جان بيرك** يشك في فكرة السلالة الواحدة المتأتية من الجد المشترك التي روّج لها بعض الانتربولوجيون الكلاسيكيون، فالسلالة الواحدة تخفي تنوعاً كبيراً في أصول السكان، لذلك أوضح أن الالتجاء إلى الجد المشترك ما هو إلا مجرد وهم، وفسر هذا الوهم بالانتشار المبكر لفروع قبيلة أساسية في سائر مناطق بلاد المغرب(محمد نجيب بوطالب، 2002، ص126).

ويبقى مفهوم القبيلة محط تداول وتجاذب إما في موطنه الأصلي في دراسة الكتل الاجتماعية المنعزلة وتفاعلاتها وعلاقاتها الاجتماعية في حيز البناء القبلي، أو تصدير المفهوم إلى مجالات بحثية أخرى. حيث أن (القبلية tribalisme) والنزعة القبلية (tribalisation) مفاهيم أخذت موقعها من التداول في تصور لولاء الأشخاص وتغليب هوياتهم وما ينعكس عنها من تنميط لسلوكاتهم.

2- معالجة تغير دور القبيلة في الجزائر في خضم مقتضيات التغير الاجتماعي:

يمتد موضوع القبيلة في الجزائر إلى القرن الرابع قبل الميلاد حين كانت الزعامة محصورة في عائلة واحدة، فمثلاً سيطرت قبيلة (مسيلس) على (نوميديا) طيلة ثلاث (03) قرون و عائلة (ماسينيسا) تزعمت هذه القبيلة تقريبا في نفس الفترة(مجبري سلمة، مجبري حسان، 2016، ص328). أما في القرنين الخامس والسادس ميلادي فقد أشارت الدراسات والأبحاث إلى وجود ثلاث قبائل كبرى هي مصمودة، صنهاجة ، زناتة ...وبامتهان الزراعة والرعي تحولت الأرض إلى جزء من حياة أفراد القبيلة وسر بقاءهم، الأمر الذي يفسر صمودها ضد ويلات الاستعمار وسياساته(مجبري سلمة، مجبري حسان، 2016، ص328).

كل(بايلك) كان مقسماً إدارياً إلى عدة مناطق، كل منطقة يترأسها قائد، كل قائد كانت له سلطة على قبيلة أو عدة قبائل، كل قبيلة أو عشيرة كان يترأسها شيخ أو مجلس من الشيوخ سمي **جماعة**، كل جماعة كان يعينها أرباب العائلات، العائلات كانت على العموم عائلات ممتدة و رب العائلة كان عادة الأكبر سناً، كل رب عائلة كان مسؤول أمام الجماعة ويبدو أن هذا النظام

كان يسود الريف دون المدينة التي كانت مكونة من فئات، أما في الريف أين يعيش معظم سكان الجزائر فان البناء الاجتماعي لم يتغير، فالبناء الاجتماعي للقبيلة المسيطر أبقى القبيلة كما كانت دائماً الوحدة الاجتماعية والأساسية التي كانت مقسمة إلى عشائر وبطون وقد سُميت **بالدوار** أو **المشتى**، كل دوار أو مشتى كان مقسماً إلى العائلات الأبوية الممتدة، كل عائلة ممتدة كانت هي الجماعة الاجتماعية التي يتم فيها التفاعل الاجتماعي الأساسي، أما على مستوى القبيلة فان شيوخ القبيلة (الجماعة) هم الذين كانوا يأخذون القرارات الاقتصادية والسياسية، لقد توسطت الجماعة الصراع الداخلي وكانت هي المُحاور والمُدافع والمُقرر في المسائل الخارجية، وحتى الضرائب التي فرضها الأتراك على هذه القبائل كانت تقسم على العائلات من طرف الجماعة، أما إذا هُددت مصالح القبيلة وفشلت الحوارات السياسية تلجأ في معظم الأحيان القبيلة أو القبائل إلى استعمال القوة ولو كان الخصم الدولة.

وفي عهد الاستعمار كانت المقاومة منتظمة على أساس قبلي ولأسباب عديدة اهتم الاستعمار بالقبيلة الجزائرية التي شكلت المادة الخام للبحوث الكولونيالية، ولنا أن نستحضر صورة الباحث الضابط المكلف ليس فقط بالمعلومات الجغرافية الطبوغرافية ولكن أيضاً الاثنوغرافية عن مناطق مرور الحملات الفرنسية. وطول الفترة الاستعمارية حافظت القبيلة على دورها الاجتماعي، السياسي والثقافي، فوفق آلية التضامن الاجتماعي استطاعت أن تحافظ على الوحدة الاجتماعية للإفراد وتذليل العوائق اليومية للحياة القبلية، وسيطرت مفاهيم (التويزة)*، (الوزيعة)*، تايرزا وهو دعوة للتضامن من اجل الحرب، و(تامكرا) للحصاد، و (إرواتن) لعملية الدرس، و(السلكت) أي لصدقة أو معروف...إلى آخره من مفاهيم التعاون والتضامن، الأمر الذي أدى بالاستعمار الفرنسي إلى استجلاب خطاباً انتروبولوجياً مزدوجاً لمفهوم القبيلة، إما لإضعافها وإحكام السيطرة على مجالها الإقليمي، أو لاستغلال نعارتها سلبياً لتفرقة كل إمكانات المقاومة في جميع إشكالها(خداوي محمد، 2014، ص178).

ولعل سعي الاستعمار للسيطرة و القضاء على كل أشكال المقاومة القبلية وجه جهوده نحو هدم البناء القبلي القائم وتعويضه بآخر أكثر هشاشة، يشير في هذا الصدد **أريب مختار** أن الاستعمار الفرنسي عمد إلى القضاء على الارستقراطية التقليدية القبلية وساهم في نشأة نخبة جزائرية جديدة في الوسط الحضري منذ 1900، فكبار النخبة الجزائرية التي كان يمثلها شيوخ القبائل الجزائرية القوية لم يتم تعويضها من البنية القبلية، ولم ينج سوى بعض العائلات الصوفية والعروشية القوية في الجنوب، ويشير إلى تحول مراكز القوة في صناعة القرار من الريف إلى

* - تويزة (بالأمازيغية:ثويزي) ومعناها التعاون هي موروث ثقافي أمازيغي جزائري يتم فيه تجمع وتعاون جماعة من المجتمع أو القرية من أجل المساهمة في انجاز عمل خير أو مساعدة محتاجين أو فقراء أو بناء منزل لشخص أو مسجد أو جني حقول القمح وأشجار الزيتون،(ويكيبيديا)

* - الوزيعة (بالأمازيغية:tamechret ثمشرط) هي عادة يقيمها أمازيغ الجزائر وخصوصا في شهر رمضان حيث يقومون بذبح عدد من الأبقار يشترك الأهالي في شرائها ويتقاسمون لحمها في الاخير حتى يكون اللحم في متناول الجميع والفقراء الذين لا يشتركون يحصلون ايضا على حصتهم من اللحم ما يجعل هاته العادة تكافل اجتماعي اكثر منها شيء آخر وتعتبر موروث ثقافي للامازيغ.(ويكيبيديا)

المراكز الحضرية بفعل ضعف الفلاحين في مواجهة النظام الكولونيالي وفرض نموذج مجتمع موازي(Arib Mokhtar, 2006, p 69).

وأثناء ثورة التحرير الكبرى في سنواتها الأولى و رغم ما جاء به بيان أول نوفمبر عن إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية تنصهر فيها كل الكتل الاجتماعية، إلا أن جيش وجبهة التحرير الوطني تعامل مع القبيلة كبناء اجتماعي متميز له خصوصية ذاتية، ما فرض عليه احترامها وأخذها بين الاعتبار في وضع استراتجياته والياته التحررية، وانتظم جيش التحرير على أساس القبائل وفي بعض الأحيان نجد كتائب بكاملها تتكون من أفراد قبيلة واحدة.

بعد الاستقلال ظهر في الجزائر واقعاً اجتماعياً واقتصادياً فرض ما يُسمى بالتسيير الذاتي للعقار الزراعي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، وما هو إلا العودة الطبيعية للقبائل إلى أراضيها الأصلية، وبالتالي إعادة إدماج التضامن الاجتماعي بالأرض الجماعية بعد طلاق دام 130 سنة(مجبري سلمة و مجبري حسان، 2016، ص328). لقد استند بناء الدولة الوطنية في الجزائر على مقولات الشرعية الثورية، وكان الخطاب الإيديولوجي الرسمي مضاد للقبيلة، الذي وضع على الأقل الخطوط العريضة لعلاقة القبيلة بالدولة الوطنية، الأمر الذي رشح عنه اتجاهان يمثلان تصورات فكرية ومعرفية، اتفقا على غاية التحديث والتمدن و الدفع بالدولة الحديثة نحو التطور والتنمية الوطنية الشاملة، واختلفا في الآلية و التصور لهذه التنمية؛ اتجاه أول مناهض للقبيلة بلور صراعاً عمودياً مع التكوينات التقليدية، وأصبح الحديث عن إيديولوجيا القبيلة كطرف ينازع الايدولوجيا الوطنية والقومية واعتبارها إرثاً استعمارياً يجب التخلص منه في مرحلة تقتضي الوحدة والتماسك. واتجاه آخر محافظ يرى أن التمسك بالعادات والتقليد (دون التحدث بصراحة عن القبيلة) يمثل الأصالة التي لا يجب التخلي عنها، مع العمل على تحديثها بما يتوافق وروح العصر ومشروع الدولة الوطنية (خداوي محمد، 2014، ص191).

لقد أصبح المجتمع الجزائري بفعل (الدولنة المكثفة) مشدودًا إلى مشكلات جديدة، و تركز البحث حول مواضيع تمس الأرض والزراعة والنزوح الريفي والأمية والتصنيع والاشتراكية وتوسع المدن ...، الأمر الذي فسر غياب البناءات التقليدية في دراسات الباحثين الجزائريين أمثال **سفير ناجي، عياشي عنصر، صياد**...وغيرهم (خداوي محمد، 2014، ص191).

وفي ظل ازدياد القناعة بضرورة التعامل مع القبيلة والإرث التقليدي خاصة مع انهيار مشاريع الحداثة المستوردة، ظهرت في العقدين الأخيرين دراسات تناولت المجال الريفي في كليته وارتباطه بمشروع التحديث الوطني ضمن جدلية (القطيعة/ الاستمرار) على غرار أعمال **محمد السويدي** حول الطوارق، وعمل **احمد بن النعمان** عن أولاد سيدي الشيخ، **عبد الناصر جابي، عبد اللطيف بن اشنهو**.... وغيرهم(خداوي محمد،2014، ص191).

ومما لا شك فيه أن التغير الاجتماعي الذي طال المجتمع الجزائري ككل ببناءاته ونظمه الاجتماعية لم يعدم البناء القبلي فظهر في أبعاد ومؤشرات عديدة أهمها:

أ- مؤشر السكان:

اظهر التعداد السكاني في الجزائر عام **2008** في جزئية (تركيبة الأسرة) إلى تضمن المجتمع الجزائري حوالي**441 776 5** أسرة بين العادية والجماعية، بلغ فيها متوسط الأفراد (**5.9**) ويرتفع إلى (**7.7**) في الأسر الرحل في ولايات الجلفة و الاغواط والبيض والوادي والنعامة وتمنراست (الديوان الوطني للإحصاء ، 2008). فيما يبدو أن النظام القبلي يميل إلى زيادة عدد الأفراد لضرورات العامل البيئي والثقافي، يفسره تسجيل متوسط أفراد الأسرة الجزائرية إلى(**11**) في الفترة ما بين (**1920 - 1955** م)(علي عامر ، **2017**) .

الهجرة الداخلية وما نجم عنها في تغير التركيبة السكانية بين الريف والمدينة، والواضح أنها تتماهى لصالح التمدن (نسبة الريف كانت**69**% سنة **1960**) و في(**2015** بلغت **29**%)(عن البنك الدولي).

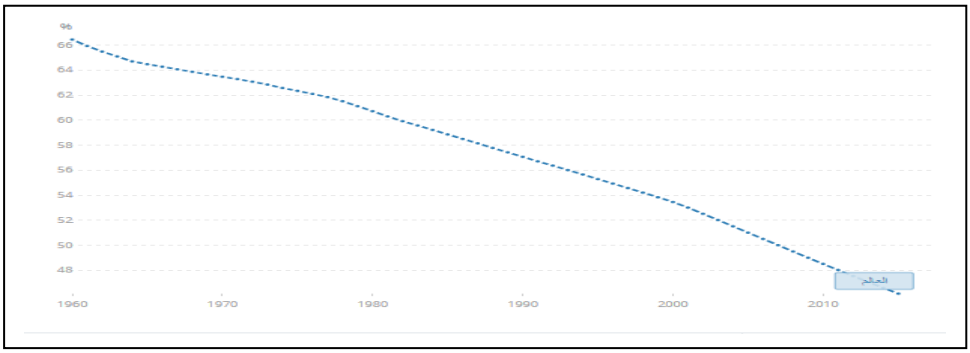

ب- تغير دور المرأة:

تغير الدور المرأة في النظام القبلي من عاملة في حيز الأسرة مُناط بها مهام تربية الأبناء و القيام بأعمال البيت، وأداة لخلق التحالفات التي تشكل المصاهرة أهم أشكالها لِما تلعبه من دور في تقوية المراكز العائلية les Clans familliaux وتوسيع مفهوم القرابة ذاته، وهي تفتقد للكثير من الحقوق كالحق في اختيار الزوج و الميراث ....الخ إلى عنصر اجتماعي فاعل له من الحقوق والواجبات ما يجسدها رقماً في المعادلات الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية.

جـ- نمطية الإنتاج:

لقد أكدت القواعد الانتربولوجية على أن الإنسان يتكيف مع نسقه البيئي، الأمر الذي يطرح قلقاً سوسيولوجياً مرتبط بتغير النظام القبلي بتغير نمط العملية الإنتاجية التي كانت تقتصر على الزراعة والرعي في حدود التمسك بالأرض جوهر هذه العملية، غير أن التغير الراديكالي الذي فرضته سياسات الدولة الوطنية في خلق آليات اقتصادية أنتجت نظاماً اجتماعياً يتعلق بالتصنيع و التحول إلى المدنية الحديثة فَقَدَ فيها النظام القبلي الكثير من خصائصه السوسيو ثقافية والاقتصادية وكذلك السياسية، وتراجعت ادوار نظمه الاجتماعية لصالح مقومات الدولة.

يُؤكد في هذا السياق ما ذهب إليه **والف WOLF** من أن هذا المجتمع كان يتسم على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي ببنيته القبلية منذ عهود الفاطميين والموحديين والمرينيين، لذلك نفهم الإستراتيجية الاستعمارية التي عملت طيلة عقود على ضرب القاعدة الزراعية التي كانت

الأساس المادي للروابط القبلية والعائلية، خصوصاً إذا علمنا أن المجتمع بهذا النوع من الروابط كان يقوم بتدبير نفسه على الصعيد الاقتصادي ويقوم أفراده على الصعيد الاجتماعي بإيجاد ميكانيزمات واليات للتضامن وفض النزاعات(E. wolf, 1974, p 383).

د- روابط السلطة:

المتتبع لأوضاع العالم العربي بصفة عامة - والجزائر بصفة خاصة- يلاحظ التداخل بين مجموعة من العصبيات المختلفة؛ الاجتماعية والسياسية والدينية... الخ. إن العصبية هي مفهوم مركزي عند **ابن خلدون** الذي يقوم على أساس القرابة والولاء، و يمتدّ نفوذه عبر البنى الاجتماعية التي ينظر إليها على انها بنى تقليدية (القبيلة)، غير أنه يعبر عنها **بالعشائرية** خاصة إذا تعلق الأمر بطريقة في الحكم أو سلوك سياسي أو اجتماعي يعتمد على القرابة بالمعنى العرقي الدموي أو بمعنى الجوار، حتى وإن كانت ذات الشحنة العصبية مثل الانتماء إلى مدينة أو مقاطعة أو محافظة، ويضيق نطاق الانتماء إلى الحيّ، المحلة، الجهة، العرش، الريف، القرية...غير أن التغير الاجتماعي الذي عرفته القبيلة الجزائرية افقد نظامها هامشاً كبيراً من مصادر السلطة لصالح مؤسسات الدولية الرسمية كالهيئات التنفيذية والقضاء، بعد أن كان مقتصراً على هيئات منبثقة من النظام القبلي نفسه كالجماعة.

3- الدور السياسي بين النظام القبلي ونظام الدولة الوطنية؛ جدلية فرضتها نوازل الحياة المدنية في الجزائر:

مما لاشك فيه انه في ظل التغير الاجتماعي الذي تشهده الحياة البشرية فقدت القبيلة هامشاً كبيراً من نظامها الاجتماعي والسياسي الذي دأبت عليه لآلاف السنين، وبموجب التحولات الرديفة لهذا التغير لم يبق للنظام القبلي في الجزائر على الأقل في أكثر الأحيان تلك الميكانيزمات والآليات المنظمة والمسيرة لحياة الأفراد لصالح الدولة الوطنية ونُظمها، والتي تنصهر فيها كل الكتل والطوائف والاثنيات، واستطاعت الدولة الوطنية بمؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن تعوض النظام القبائلي وتكفي الأفراد حاجاتهم وتغنيهم عن مساءلة البناءات الاجتماعية الضيقة، واضطلعت القبيلة بدور بسيط في ظل هذه الدولة، دور لا يسمح لها بالاستقلالية والانعزال والتميز عن باقي أطياف الدولة إلا في جزئيات بسيطة لا تؤثر على التوازن العام لنظم الدولة، وفي حدود التمسك بإعادة إنتاج بعض القيم و الأعراف ذات الخصوصية القبلية كالكرم والمصاهرة و التاريخ والأساطير، وهي معاني اجتماعية تبعث في الأفراد نوعاً من الشعور بالتاريخ والمصير المشترك، يدلل عليه ظهور بوادر للعصبية القبلية بين الحين والآخر.

يُعد تراجع الدور السياسي للقبيلة بموجب البيروقراطية والتغيرات الاقتصادية والعلاقات الدولية الحديثة والهجرة إلى المدن والتعليم ودور الفرد في المجتمع والتحرر، مقتضيات فَرضت على القبيلة التكيف مع هذا الواقع الجديد دون أن تُلغيها. ولقد اختارت القبائل طوعاً أو كرهاً التنازل عن سلطاتها المحلية لصالح سلطة الدولة والتكيف مع متطلبات الوجود داخلها، حيث أن القبيلة كانت تاريخياً كيان سياسي، فهي مجتمعات مصغرة ذات طبيعة سياسية قابلة للتكيف والتطور الداخلي والخارجي ومع الدول المختلفة، وأن الدولة بمفهومها الحديث خاضت صراعات مع

القبيلة لفرض سيطرتها عليها، وهو ما أدى إلى أن تصبح القبيلة ذات أبعاد اجتماعية وثقافية أكثر منها سياسية(داوود هشام، 2016).

كما أن "شيخ القبيلة" لم يعد يمتلك السلطة التي كانت لديه قبل قرن، فالدول أصبحت تسعى للحفاظ على دور السيادة، وأن الوعي العام قد اختلف وهو ما نقل كثيراً من سلطاته إلى سلطات أخرى محلية أو دينية أو "عولمية"(داوود هشام، 2016). بمنطق معادلة التغالب بين الدولة والقبيلة التي تُعد السلطة جوهرها. بَسطُ الدولة لقوتها وسيادتها على كامل جغرافيتها يحفظ الأمن والوحدة والتماسك بمقابل حماية القبائل وثقافتها وأعرافها، الأمر الذي يُقزم سلطة القبيلة وينهيها ويحصرها في حدود الضبط الاجتماعي لأفرادها، معادلة سريعاً ما ينعكس اتجاهها عند شعور الأفراد بضعف الدولة المدنية وهشاشة سلطتها، والذي يؤدي إلى استظهار أفراد القبيلة لعمقهم الاجتماعي والديني، ويقوى بذلك جانب القبيلة والطائفة على حساب الدولة مثلما حدث في (العراق) ويحدث في (ليبيا)...وغيرهم من الأمم والشعوب. يتحدث **يعقوب الكندري** عن دراسة أعدها خلصت إلى أن المنتمين لأصول قبلية؛ أعلى من حيث القيم والمفاهيم السياسية من أولئك المنتمين لأصول حضرية لافتاً إلى أن قيماً مثل احترام الرأي الآخر والعدالة والمساواة والولاء أصيلة في المجتمعات القبلية، ولذلك عندما جاءت الدولة الحديثة كانوا الأكثر دعماً لها(داوود هشام، 2016)).

وفي الجزائر يُعد الحديث عن الدور السياسي الذي تؤديه القبيلة في العقود الأخيرة منذ بدأ التعددية السياسية يقودنا إلى استظهار مقولات البناءات التقليدية، خاصة إذا كانت الشواهد التاريخية تؤكد أن العصبيات صنعت الدول والحضارات، وتاريخ الجزائر لا يشذ عن هذه القاعدة وانه جزء لا يتجزأ من المجتمع العربي والإسلامي الذي تسجل ذاكرته الجمعية الدور السياسي للقبيلة الذي يحيل إلى ذلك الارتباط بين البنى الطقسية والبنى السلطوية، وان المقدس احد أبعاد الحقل السياسي، حيث في المجتمع القبلي تلعب القبائل دوراً سياسياً حاسماً وتحتل الصدارة في صنع الأحداث السياسية في مختلف المراحل الحضارية.

وعند الطلاق السلطوي البيّن بين نظام الدولة والنظام القبلي شكّل المطلب الهوياتي الثقافي والاجتماعي باباً ولج منه المجتمع المحلي الجزائري إلى معترك الحياة السياسية و وسيلة تعبير على صعيد مؤسسات الدولة لغايتين أساسيتين؛ وصول النظام القبلي إلى المصادر والموارد التي تعيله على إعادة إنتاج نفسه من مال وشغل، وكذا حرصه على أن لا يبق متخلف على ركب الآخرين، الأمر الذي يسوق بالضرورة إلى الإبقاء على المعطى القبلي ووضعه مع تغيير نشاطه وتحويل شرف القبيلة وسمعتها العريقة المرتكزة على الاعتداد بالأنساب وعصبيته إلى وسيلة للظفر بالخدمات والموارد والفرص التي توزعها الدولة أو تحويل الأموال إلى مكانة اجتماعية جديدة بسمعتها وهيبتها.

وفي تشخيصنا للحالة السياسية القبلية تُعد إرادة المجتمع القبلي في الجزائر في أن يكون فاعلاً سياسياً حقيقياً يمكن أن نلمسها إن لم يكن في الخطاب الرسمي، فإننا نلمسها في الممارسات والاستراتيجيات المطبقة مثلاً في الانتخابات، أو في أسباب ومظاهر النزاعات التي تقوم هنا وهناك بين أبناء العروش حتى وان اكتست هذه الإرادة صفة جديدة وتوشحت بأثواب التحديث

السياسي خصوصاً إذا علمنا أن النظام السياسي الجزائري على غرار الأنظمة العربية (مع بعض الخصوصيات) ولأسباب عديدة عمل على تدعيم وجودها أو تلبيس نزعتها بأقنعة مختلفة بصورة غير مباشرة وغير رسمية(خداوي محمد، 2014، ص291). حيث تنامى دور القبيلة السياسي ضمن المنظومة السياسية للدولة الوطنية في ظل استمرارها على مستوى الوعي الجماعي وفي ظل الكثير من الممارسات وفي ظل الأزمة االهوياتية التي يعيشها المجتمع الجزائري ككل مستغلاً في ذلك التربة السياسية الخصبة المتسمة بـ:(خداوي محمد، 2014، ص 230)

1- شخصانية الممارسة السياسية: إن شخصانية السلطة في الجزائر أبدعت أسراً ملكيةً في غلاف جمهوري، تعتمد على وضع الأقارب وأبناء المنطقة في المراكز الإستراتيجية الحساسة (الوزارات، المناصب العسكرية والأمنية، كبريات المؤسسات العمومية) وهذا رغم وجود حزبي ووجود هياكل مؤسسية دستورية مدجنة وموظفة لا يثق فيها في قرارات نفسه، ولا يركن حتى لرفاق سنوات النضال فالوحيدين الذين يثق فيهم هم أفراد الأسرة وأبناء العرش والقبيلة أو المنطقة أو الجهة حسب الحال إنها صورة لقبلنة الدولة(سعد الدين ابراهيم، 1984، ص 425-427).

2- التضييق على المؤسسات السياسية ومحاصرتها: عرفت السلطة الجزائرية طيلة ثلاث عقود نظام الحزب الواحد ثم التعددية الحزبية المجهضة، و ودأب النظام على الانفراد بملكية القرار السياسي اقتضى منه جعل الأحزاب السياسية كيانات فارغة لا تُؤدي الدور المنتظر منها على المستوى الجماهيري، وأصبحت فقط صورة توهم بوجود الديمقراطية والتداول على السلطة، والأكيد انه مجرد خطاب موجه للاستهلاك الداخلية والخارجي.

إن النظام الذي يغيب دور المؤسسات السياسية ويحاصرها، يدعو بطريقة ما الكيانات الاجتماعية إلى التمسك وتوظيف القنوات والجماعات الوسيطية التي تشكل القبيلة الجزء الأساس منها، فيزداد دورها خصوصاً على المستوى المحلي وتظهر إلى العيان تجليات دورها السياسي، دوراً يغازله النظام ونخبه، يتخاطب في ظل ذلك الطرفان بيسر وببساطة بعيداً عن النصوص القانونية والخطاب الرسمي لهما.

3- فشل النظام السياسي في القيام بمهامه الأساسية: في ظل فشل النظام السياسي الجزائري في تلبية حاجات الأفراد المادية والمعنوية لم يجد المواطن الجزائري من منطقة آمنة له ومؤمنة لمصالحه أفضل من عصبيته، فيعيد إنتاج على الأقل مفاهيم البنى التقليدية التي لم تكن غائبة يوماً عن وعيه، ويعمل على عصرنة شكلها ومظهرها الخارجي دون المساس بالمبادئ التي تحكمها والركائز التي يقوم عليها نسقها، فتصبح الجماعة القرابية بحكم الضرورة والوضع الشريك الذي يجب مخاطبته ومغازلته لتامين الاستقرار السياسي.

وهذا الجدول مثالاً عن الانتماء القبلي لمناضلي (حزب جبهة التحرير الوطنيFLN) في قسمة بلدية سيدي احمد بسعيدة(خداوي محمد، 2014، ص630):

قبيلة الجعافرة	التكرارات	النسبة المئوية
المناضلين من القبيلة	1294	% 98
المناضلين من غير القبيلة	26	% 2
المجموع	1320	% 100

ولأن القبلية ممارسة وسلوك الأفراد داخل النظام القبلي يتضمن معاني التعصب والركون إلى مجموعات اجتماعية تنتشر فيها كل معاني الولاء والانتماء والعصبية، فقد تم استجلاب هذا المعنى والعودة إليه في المساقات العلمية الحديثة خاصة في العلوم السياسية والاجتماعية، حيث نشهد هذه العودة حتى في الدول المتطورة، فقد عاد علماء السياسة إلى الاهتمام ببحث مفهوم القبيلة خصوصاً عند السلوكيين في الولايات المتحدة الأمريكية وانكبوا على دراسة الكيفية التي تنتقل بواسطتها أشكال التضامن القرابية وتتحول إلى ميادين الحقل السياسي ومجالات التنافس والصراع على السلطة إلى درجة اتحاد القرابي مع الكثير من الممارسات السياسية والارتباط بها. وقد قدم **مافيزولي Maffesoli** تفسيراً لذلك على أساس أن المجتمعات المتقدمة الغربية نفسها لم تتخلص من علاماتها التقليدية(Maffesoli, Michel, 1988, P210)، وان بعض قيم إسلافها مازالت تابعة خلف إيديولوجياتها التحديثية وما تنقله الأخبار يومياً عن تنامي النزعات الطائفية العرقية والوطنية دليل على ذلك؛ فـ(المجر) تسجل تداولاً للخطاب ينبذ (الغجر) فيها ما يصاحب ذلك من تمسك هؤلاء أكثر فأكثر بهويتهم، كما يمكننا الحديث عن (الأرمن) و(الأكراد) في (تركيا) و(العراق)، والدور السياسي الذي تلعبه الجبهة الوطنية في (فرنسا)، والحرية التي يتمتع بها الوطنيون النازيون الجدد في (ألمانيا)، وتنامي اليمين المتطرف في (النمسا) و(الدنمارك)...وغيرها من حالات يُعترف فيها بالخصوصية الطائفية والعرقية وحقها الديمقراطي للتعبير على ذلك(خليل عبد الكريم، مصر 1993، ص9).

نتائج وتوصيات:

من خلال هذه الدراسة السوسيو-تارخية ذات الطابع التحليلي والتي تناولت القبيلة كبناء تقليدي حافظ على هامش من نظمه الاجتماعية والثقافية و أعاد تموقعه السياسي ضمن أطر الدولة الوطنية، يمكن أن نستخلص ما يلي:

1- رغم التغير الواضح والجلي للنظام القبلي في الجزائر، إلا انه استطاع أن يحافظ على نوع من البناء الاجتماعي من خلال إعادة إنتاج مخرجاته الاجتماعية والثقافية.

2- طوال الفترة الاستعمارية حافظت القبيلة في الجزائر على دورها الاجتماعي وشكلت المادة الخام للدراسات الكولونيالية.

3- ظهر بعد الاستقلال اتجاهان؛ اتجاه أول مناهض للقبيلة يعتبر إيديولوجيا القبيلة إرثاً استعمارياً يُنازع الايدولوجيا الوطنية. وتجاه آخر محافظ يرى أن التمسك بالعادات والتقليد يمثل الأصالة لتي لا يجب التخلي عنها، مع العمل على تحديثها بما يتوافق ومشروع الدولة الوطنية.

4- العصبية مفهوم مركزي في بناء النظام القبلي ونمطية السلوك والممارسات الأفراد.
5- الدولة الوطنية بمفهومها الحديث فرضت سيطرتها على القبيلة في الجزائر، الأمر الذي أدى إلى أن تصبح القبيلة ذات أبعاد اجتماعية وثقافية أكثر منها سياسية.
6- تُعد إرادة المجتمع القبلي في الجزائر في أن يكون فاعلاً سياسياً حقيقياً يمكن أن نلمسها إن لم يكن في الخطاب الرسمي، ففي الممارسات والاستراتيجيات المطبقة مثلاً في الانتخابات.
7- تنامى دور القبيلة السياسي ضمن المنظومة السياسية للدولة الوطنية في ظل استمرارها على مستوى الوعي الجماعي وفي ظل الكثير من الممارسات وفي ظل أيضاً الأزمة االهوياتية التي يعيشها المجتمع الجزائري.
8- هناك العديد من العوامل ساعدت القبيلة على أن تكون رقماً صعباً في المنظومة السياسية في الجزائر منها شخصنة الممارسة السياسية، التضييق على المؤسسات السياسية الرسمية وقصور النظام السياسي في أداء مهامه.
9- انبلاج مفهوم القبلية في الغرب على الممارسة ذات الطابع التعصب الضيق.

ومنه ومن اجل صحية العمل السياسي و إبقاء القبيلة ضمن الحيز الجغرافي والتاريخي والاجتماعي المُناط بها يجب كتوصيات مستخلصة من الدراسة:
1- الاعتراف بالوضع الصحي للقبيلة في الجزائر كهيكل أصيل لتوزع الكتل الاجتماعية في الجزائر.
2- تحديد الأدوار الوظيفية للقبيلة داخل المجتمع، وعدم استغلال التنظيم الاجتماعي لها في العملية السياسية.
3- تعميم ثقافة الدولة الشاملة على مجموع الثقافات الفرعية ذات البعد القبلي كصمام أمان هوياتي للمجتمع المحلي مع احترام خصوصيات القبائل الجزائرية.
4- الاعتراف بحساسية البعد القبلي في الجزائر والأخذ بهذه الحساسية في قرارات الدولة وممارساتها.
5- إرساء قواعد اللعبة السياسية بعيداً عن التقاسمات القبلية والعروشية.
6- تجريم كل عمل سياسي يحاول استغلال الخصوصيات القبلية لمصالح حزبية أو فردية.

خاتمة:

القبيلة عموماً كيان سياسي اجتماعي ذو عمق جينياوجي، يجتمع أفرادها حول معطى القرابة والمصاهرة والاشتراك في القيم السوسيوثقافية التي ينتجها نظامها. القبيلة كبناء تقليدي قديم تعرض للعديد من نوازل التغير الاجتماعي فاختلفت تركيباته وتمايزت وتحولت بحكم الظروف والعوامل المحيطة.

ولعل ظهور ما يسمى بالدول الوطنية ذات الحدود الإقليمية استطاعت احتواء البنى القبيلة ضمن حيزها الجغرافي،المر الذي ساهم في تحديد وتقزيم وحصر النظام القبلى.

ولقد حافظت القبيلة الجزائرية على بنيتها ونظمها الاجتماعية والثقافية لقرون من الزمن، حاول الاستعمار الفرنسي خلال هذه الفترة بجيوشه ومفكريه تفكيك هذا النظام وإعادة بناء آخر للقضاء على المعارضة بالقضاء على سلطويتها.

وبعد الاستقلال عانت القبيلة من الفكر التغريبي الذي يُطالب بالقضاء عليها وإنهاء وجودها باعتبارها عائقاً في طريق العصرنة والتمدن، غير أن التعددية التي عرفتها الجزائر والممارسة السياسية جعل من النظام القبلي فاعلاً سياسياً يسجل حضوراً حقيقياً بعدما حوصر نشاطه لعقود من الزمن داخل الحيز السوسيوثقافي، واجبر الدولة الوطنية على التعامل معه كواقع فرضته عوامل ومخرجات العملية السياسية، فانتشرت مفاهيم العصبية والزبونية السياسية، بمصطلحات العروشية وبن عميس ... وغيرها.

وتحول الدور الوظيفي للقبيلة كنسق اجتماعي ضمن النسق العام عن مقاربات السوسيوثقافي إلى لعب ادوار سياسية في محطات معينة يتم فيها استجلاب خطابات العصبية والقومية والإرث القبلي.

قائمة المراجع:

1.ابو زيد عبد الرحمان بن خلدون(د س)، المقدمة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

2.البنك الدولي(2018)، الرابط:
http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.RUR.TOTL.ZS?view=chart

3.الديوان الوطني للاحصاء(2008)، الوارد في جريدة الجمهورية تاريخ 1 جوان 2008

4.خداوي محمد(2014)، القبيلة، الأحزاب والانتخابات في ظل التعددية في الجزائر، رسالة دكتوراه تخصص انتربولوجيا، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان، الجزائر.

5.خليل عبد الكريم(1993)، قريش من القبيلة الى الدولة المركزية، سينا للنشر، مصر.

6.داوود هشام(2016)، برنامج (في العمق) بعنوان القبيلة العربية والسياسة، بتاريخ 2016/05/02، على قناة الجزيرة، منشور على الانترنت رابط:
https://www.youtube.com/watch?v=q2nuQDGunx4

7.سعد الدين ابراهيم(1984)، مصادر الشرعية في الأنظمة العربية، ندوة فكرية بعنوان أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة عربية.

8.علي عامر(2017) مكونات الاسرة الجزائرية ووظائفها الاجتماعية، مقال منشور بتاريخ 2014/03/30 http://www.alnoor.se/article.asp?id=238901 تم الاطلاع عليه 2017/05/10 على الساعة 21:24.

9.مجبري سلمة و مجبري حسان(2016)، تاريخ القبيلة في الجزائر بمفهوم خلدوني، مقال منشور في مجلة تاريخ العلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر. العدد5، ص 328.

10.محمد نجيب بوطالب(2002) ، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

11.مصلح احمد الصالح(1999)، الشامل؛ قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض.

12.ويكيبيديا

13.Arib Mokhtar(2006), l'état Algérien –éléments historiques constitutifs et forces socialles motrices-, office des publications universitaires, Alger.
14.E. wolf(1974), les guerres paysannes. Paris éditions F. Maspero.
15.Maffesoli, Michel(1988), Le temps des tribus, le déclin de l'individualisme dans les sociétés de masse, collection sociologie au quotidien 0750-9685, Paris, Méridiens Klincksieck